

بيان صادر عن الاتحاد الكندي اللبناني لحقوق الإنسان

تورنتو في ١٦ تشرين الأول، سنة ٢٠٠٠

إن اندلاع المواجهات الدامية بين فلسطينيين غالبيتهم مدنيون عزل والجيش الإسرائيلي هو منزلق خطر يهدد بإجهاض مساعي السلام التي بلغت مراحل متقدمة لكن غير كافية لإجاز سلام عادل وشامل يجلب الطمأنينة والرخاء لشعوب المنطقة. إن أبسط حقوق الشعوب على حكامها هو العيش الآمن الكريم المشفوع بالمحبة والتسامح والوئام. لذا يهيب الاتحاد الكندي اللبناني لحقوق الإنسان بحكومتى إسرائيل والسلطة الفلسطينية تحمل مسؤولية إنجاز السلام لشعبيهما باتخاذ التدابير التنفيذية للاتفاقات المعقودة ويحض الدول الكبرى ومنظمة الأمم المتحدة على تجاوز دور المرشد الناصح إلى دور القاضي العادل والحازم الذي يلزم المتقاضين بأحكامه المبرمة. يرجو الاتحاد أن تكون المساعي المبذولة حالياً مجدية ومكثلة بالنجاح رحمة بشعوب المنطقة التواقفة إلى السلام وقطعاً لدابر مثيري الأحقاد ومدمني سفك الدماء.

يستنهض الاتحاد هم دول القرار ومنظمة الأمم المتحدة للوفاء بتعهداتها تجاه الشعب اللبناني وبذل جهودها الدؤوبة لإنهاء حال الهيمنة السورية المطلقة على لبنان استجابة لإلحاح رغبة جامعة عند اللبنانيين في استعادة حرياتهم وحقوقهم وسيادتهم في وطنهم لإنعاش الاستقلال وإحياء الديمقراطية. ففي ظل هذه الهيمنة أربك القضاء وشلت المؤسسات وسلب القرار وخنقت الحريات واستنزف الاقتصاد وانتحل التمثيل وطمست الهوية المميزة ومنع الحوار الحر وانتهكت حقوق الإنسان ورُوّعت الناس.

لقد أسيء استخدام السلطة واختل التوازن ونشطت الأجهزة الأمنية الكثيرة التشعب الموحدة المصعب في ملاحقات غير مسوغة قانونياً مستهدفة صفوة من اللبنانيين رفعوا الصوت عالياً مطالبين بسحب الجيش السوري من عقر دارهم. لذا نشهد غالباً استدعاءات توجهها تلك الأجهزة إلى هؤلاء الشباب وتمارس عليهم شتى أنواع الضغوط لانتزاع تعهد خطي منهم بوقف نشاطهم الوطني أي الانتقاص من حقهم الدستوري. هكذا كان نصيب المهندسين سليم عون (رئيس هيئة التيار الوطني الحر في قضاء زحلة) وأنطوان أبو يونس (عضو في هذه الهيئة) اللذين طوردا وضويقا مع عائلتيهما على مدى أربعة أيام الأسبوع الماضي "لجذبهما" إلى مركز المخابرات في أبلح. وتوسعت دائرة الاعتقالات لتشمل عشرات الكتائبين ليسألوا عن نشاطات التيار الوطني الحر والقوات والأصوات التي نالها رئيس قسمهم في الإنتخابات. كما أفادت أوساط التيار الوطني الحر أن الشرطة العسكرية اعتقلت اثنين من شبابه بتهمة حيازة ونقل سلاح "الموقف" النشرة اللبنانية. لقد اعتُرض هذان الشابان طانيوس مخايل حرب وجاد حتى خلال توجههما إلى كنيسة مار الياس في إنطلياس يوم الجمعة الماضي لحضور قداس تذكاري أقيم لراحة نفوس الشهداء الذين سقطوا في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٩٠.

كذلك أطبقت عناصر أمنية على الطالب حنا شاهين داخل كنيسة مار جرجس في غلبون خلال قداس أمس يوم الأحد وهددت بالرشاشات الأهالي الذين استهجنوا هذا الاقتحام غير اللائق وغير المبرر خاصة وأن حنا لم يرتكب أي ذنب ولم يخالف القانون. هذا ولم تبرأ الناس بعد من "الغارة" الأمنية على المشاركين في قداس ميفوق منذ حوالي الشهر ولا من تلك التي استهدفت المخيم الكشفي في بجه قبل ذلك بحوالي الأسبوعين. كأن هذه الأجهزة الأمنية ضلت طريق بؤر التوتر ومعامل المسلحين فجنحت نحو المناطق الآمنة وأرهبت المواطنين المسالمين .

ليس السلاح أداة التهديد الوحيدة التي تشهر في وجه الأحرار بل يبرمج صاحب الأمر الأمني "مغاويره" الإعلاميين ليطلقوا التهديدات جزافاً في وجه كل نهضة وطنية لإخمادها كتلك الزوبعة التحريضية التي استثيرت للتهجم على بيان المطارنة الموارنة. لقد غدا افتعال السجلات بين اللبنانيين محور النشاطات السورية في لبنان للإيحاء بالحاجة الدائمة إلى تدخل القيادة لفض الاشتباك.

إن الاتحاد يشجب هذه الانتهاكات لحقوق اللبنانيين التي تنتكر للقوانين وتتحدى مبادئ الدستور وتناقض شرعة حقوق الإنسان ويطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين تعسفاً في لبنان ويتشاور مع سائر منظمات حقوق الإنسان لاتخاذ التدابير الكفيلة لحماية اللبنانيين من التعديات. ثم يتوجه إلى المجتمع الدولي حاثاً إياه على إطلاق السجناء اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً في سوريا وإسرائيل وتطبيق مضامين القرارات الدولية وفي ظلّيتها قرار مجلس الأمن ٥٢٠ تفادياً للنزاعات وتثبيتاً لسلام طال انتظاره.

نائب رئيس الاتحاد/ المهندس حميد عواد